سلسلة ترجمات الزيتونة (97)

"إسرائيل" 2.0

إعادة تقييم الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء عملية 7 أكتوبر 2023

ترجمة مختصرة للتقرير الذي أصدره

معهد مسجاف - معهد الأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية

The Misgav Institute for National Security and Zionist Strategy

أيار/ مايو

2025

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

"إسرائيل" 2.0: إعادة تقييم الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء عملية 7 أكتوبر 2023

ترجمة واختصار

د. نهاد الشيخ خليل

العنوان الأصلي: مشروع إسرائيل 2.0: إعادة تقييم الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء عملية 7 أكتوبر 2023

The Israel 2.0 Project: A Reassessment of Israeli National Security in the Wake of October 7

المصدر: معهد مسجاف – معهد الأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية

The Misgav Institute for National Security and Zionist Strategy

إعداد: أ. د. كوبي ميخائيل وأ. د. جابي سيبوني وآخرون

Prof. Dr. Kobe Michael and Prof. Dr. Gabi Siboni et al.

التاريخ: نيسان/ أبريل 2025

مقدمة المترجم:

في إطار اهتمام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بمتابعة التوجهات الاستراتيجية والفكرية في "إسرائيل"، ونقل تحليلات أبرز مراكزه البحثية وأوساطه الأكاديمية المؤثرة، نُقدّم ملخص ترجمة هذا التقرير (الذي يُعَدُّ وثيقة مهمة) الصادر عن معهد مسجاف – معهد الأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية The Misgav Institute for National Security and Zionist Strategy، أحد أبرز مراكز التفكير في "إسرائيل"، والمرتبط بدوائر صنع القرار الأمني والسياسي، حيث يترأسه مائير بن شابات Meir Ben-Shabbat، الذي كان يشغل منصب مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، 2017–2021. يستند المعهد في أبحاثه إلى إسهامات نخبة من الخبراء ذوي الخلفيات الأكاديمية والعسكرية، ممّن يؤثرون بشكل مباشر في بلورة التوجهات الاستراتيجية الإسرائيلية على المستويين الإقليمي والدولي.

أسهم في إعداد هذا التقرير (الوثيقة) عدد من كبار الباحثين والخبراء الإسرائيليين في مجالات الأمن القومي، والاستراتيجية العسكرية، والسياسات العامة، من أبرزهم أ. د. كوبي ميخائيل Kobi Michael، الباحث الرفيع في معهد دراسات الأمن القومي Institute for National Security Studies (INSS)، وأستاذ زائر في "المركز الدولي للشرطة والأمن" بجامعة جنوب ويلز University of South Wales في بريطانيا، والمتخصص في قضايا الصراع وبناء الدولة والعلاقات المدنية – العسكرية، والذي شغل سابقاً منصب نائب المدير العام في وزارة الشؤون الاستراتيجية. كما شارك العقيد (احتياط) أ. د. جابي سيبوني Gabi Siboni، الخبير في الأمن السيبراني والاستراتيجية العسكرية والتكنولوجيا، والذي أدار برامج الأمن العسكري والبحث السيبراني في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ويعمل مستشاراً رفيعاً للجيش الإسرائيلي ومؤسسات أمنية وصناعية متعددة. ويُعدّ هذا الفريق البحثي من أبرز الأصوات الفكرية التي تؤثر في رسم توجهات السياسة الأمنية والعسكرية في "إسرائيل".

يستعرض هذا التقرير رؤية استراتيجية شاملة لإعادة بناء "الدولة الإسرائيلية" بعد هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، والذي اعتُبر نقطة تحوّل كشفت ضعف المنظومات الأمنية والسياسية والفكرية القائمة. ويُعدّ هذا التقرير (الوثيقة) من أبرز النماذج الفكرية التي تعبّر عن الاتجاهات الصاعدة في اليمين الإسرائيلي، حيث يدعو إلى إعادة بناء الدولة على أسس تعزز الهوية اليهودية وتقلّص الاعتماد على واشنطن. كما يقترح عسكرة المجتمع، وتقييد الحريات، وإلزام الجامعات بالحياد، وتقليص سلطة الإعلام، ودمج الحريديم في الجيش. ويرفض التقرير حلّ الدولتين، ويدعو لتفكيك السلطة الفلسطينية، مع إبقاء السيطرة على غزة. أما إقليمياً ودولياً، يوصي التقرير باحتواء مصر والأردن، والضغط على تركيا وقطر، كما يدعو لتنويع التحالفات وتقوية الروابط مع أوروبا الشرقية وألمانيا، مع مواجهة الانتقادات الأممية. ويكتسب هذا التقرير أهمية خاصة في ظلّ ما تشهده "إسرائيل" من أزمات داخلية وقلق استراتيجي متزايد إزاء التحديات الإقليمية والدولية.

ويهدف مركز الزيتونة، من خلال ترجمة هذا التقرير، إلى إلقاء الضوء على التحولات الفكرية والأيديولوجية العميقة داخل المؤسسة الإسرائيلية، وإبراز كيفية استغلال الصدمة لتبرير إعادة تشكيل النظام السياسي والمجتمعي بما يتناسب مع أولويات المشروع الصهيوني في المرحلة المقبلة.

ويؤكد المركز أن هذه الترجمة تضمّنت بعض المفاهيم والمصطلحات التي لا يتبناها بالضرورة، لكنها أُدرجت بدقّة وحرص من أجل نقل رؤية أصحاب الدراسة كما عبّروا عنها، خدمةً للفهم والاطلاع المعمّق.

"إسرائيل" 2.0: إعادة تقييم الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء عملية 7 أكتوبر 2023

عرض ونقد:

"إسرائيل 2.0" هو تقرير يأخذ أهمية النصوص الوثائقية، بسبب طبيعته والجهات التي قامت على إعداده، وتأثيرها في صانع القرار الإسرائيلي، وهو تقرير مكوَّن من 106 صفحات أعدَّته مجموعة من الباحثين بقيادة البروفيسور كوبي ميخائيل والبروفيسور جابي سيبوني، وأصدرها معهد مسجاف – معهد الأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية في آذار/ مارس 2025، وسنعرض محتواه من خلال ستة عناوين رئيسية، وهي: مبررات إصداره، وأهدافه، والإشكاليات الداخلية وعلاجاتها، وتصور التقرير لعلاج القضية الفلسطينية، ورؤيته لتعامل "إسرائيل" مع الإقليم، وتصوره لتعامل "إسرائيل" مع الدول الكبرى.

أولاً: مبررات إصدار التقرير:

إنّ الدافع لإصدار التقرير يتمثل في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر باعتباره: فاصلاً بين مرحلتين؛ حيث أطلق التقرير على ما قبله "إسرائيل 1.0"، وما بعده "إسرائيل 2.0"، وكاشفاً لنقاط خلل مركزية في الأجهزة الأمنية أسهمت في إحداث الاختراق، واللحظة التي تسبَّب الصراع الداخلي قبلها بإغراء الأعداء على الهجوم اعتقاداً منهم أن المجتمع الإسرائيلي مفكَّك، وجرس إنذار نبَّه الدولة والمجتمع لضرورة التغيير.

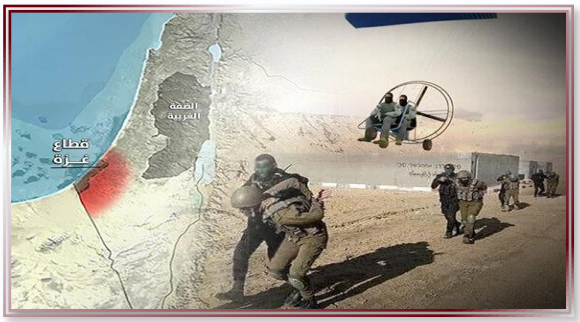

ثانياً: أهداف التقرير:

حدَّد معدّو التقرير مجموعة من النقاط كأهداف له، وهي:

1. تشخيص تحديات الأمن القومي الإسرائيلي، ورسم خريطة للفجوات بين الوضع الحالي وبين الوضع المطلوب.
2. صياغة التوصيات بشأن ما هو ضروري لضمان وجود آمن ومزدهر لـ"دولة إسرائيل" كدولة قومية للشعب اليهودي، جديدة ومُحدّثة ومحسنة، تركّز على تحديث الروح الوطنية.

ثالثاً: الإشكاليات الداخلية الإسرائيلية والعلاجات المطلوبة:

تناول التقرير ما عدّه مشاكل ملحة، وحدّدها في النقاط التالية: المشاكل في المجال العسكري والأمني، وفي الأكاديمية، والإعلام، والقطاع الحريدي.

ولخّص التقرير المشاكل في المجال العسكري في النقاط التالية:

1. لا يوجد ملاءمة بين المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة، وبين الصلاحيات الممنوحة لها في الرقابة والإشراف على الأجهزة الأمنية.
2. جرى إهمال في تطبيق النظرية الأمنية التي حدّدها ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion، والتي ترتكز على: إزالة المخاطر خارج الحدود من خلال الضربات الاستباقية، والإنذار المبكر، والحسم السريع، والردع، ولم يتم إزالة تهديد حزب الله وحماس، بل تمّ التعايش معهما باعتبارهما مردوعين.
3. "إسرائيل" لا تستطيع خوض المعارك بدون الدعم الأمريكي، والنجاحات التي تحققت في الحرب، كانت بفضل هذا التحالف، لكن أمريكا تحاول أن تفرض طريقة معينة في الأداء، وتؤخر وصول الأسلحة، الأمر الذي أظهر "إسرائيل" كدولة لا تمتلك قدرة ذاتية للدفاع عن نفسها.
4. كشفت الحرب أن "إسرائيل" تعتمد على سلاسل التوريد العالمية، وما تتعرض له من مخاطر تُعيق وصول السفن للموانئ الإسرائيلية، الأمر الذي يضرّ بالأمن الغذائي، وهذا يتطلب

توسيع الاستيطان والزراعة لتوفير الإنتاج الكافي لحالات الطوارئ، وتوفير الأمن للمستوطنات واعتبارها جزء من الأمن القومي الإسرائيلي.

5. أكّد التقرير عدم وجود استراتيجية وطنية للأمن الداخلي كما يُنشر في "إسرائيل".

ودعا التقرير إلى اتّخاذ إجراءات لإصلاح الأجهزة الأمنية تتمثل في:

1. ترشيد الإنفاق الحكومي، وتوفير الأموال لزيادة حجم الجيش، وشراء الأسلحة والذخائر وإنتاجها، وذلك للتغلب على مشكلة التبعية للولايات المتحدة، ودفع مكافآت لجنود الاحتياط والمصابين والمتضررين والنازحين إلى الفنادق.
2. اعتبار المناطق الحدودية مناطق قتال، واستهداف من يقترب منها باعتباره شخص مشبوه.
3. تمكين المستوى السياسي من الرقابة على بناء الأجهزة الأمنية وأدائها، وهذا يشمل إحداث تغيير قانوني يجعل رئيس الحكومة هو القائد الأعلى للجيش، ومنحه صلاحية إقالة رؤساء الأجهزة الأمنية، وذلك لتمكين رئيس الحكومة من تشغيل الجيش بشكل يتلاءم مع رؤية الحكومة، وبالتالي تحقيق أهدافها وتحمل المسؤولية الكاملة.
4. بعد إعادة بناء الجيش القوي والمميت والقادر على الانتصار؛ يجب إزالة التهديدات ومنع الأعداء من بناء قوّتهم، وقد يؤدي هذا إلى استمرار الحرب فترة طويلة، الأمر الذي يتطلب بثّ روح جديدة في مجتمع أكثر استعداداً للتضحية.

5. إن معالجة الفشل الاستخباري الذي أدى إلى 7 تشرين الأول/ أكتوبر يتطلب إنشاء جسم مدني لتقديم تقديرات مستقلة توضع بين يدي المسؤولين.
6. دعا التقرير إلى بلورة استراتيجية أمن داخلي واعتبارها جزءاً من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهذه الاستراتيجية تتطلب فرض القيود على المواطنين في المجال العام، وهذا يوجد

توتراً بين الحقوق والحاجة إلى حفاظ الأمن، وهنا تتولد الحاجة إلى وجود قوة حرس مدني من المتطوعين للحفاظ على الأمن والحياة والممتلكات من الهجمات المعادية، وتعزيز الشعور بالأمن، بحيث يكون الحرس المدني تحت قيادة الشرطة.

الجانب الأكاديمي في "إسرائيل":

شنّ التقرير هجوماً على الأكاديمية الإسرائيلية، وعدّها مشجّعة لثقافة القطيع، وانتقد أنظمة التعيينات والترقيات والجوائز، ورأى أنّها لا ترعى التنوعّ، بل تجعل الأكاديمي خانعاً وغير قادر على الاعتراض خشية النبذ. كما عدّ التقرير أنّ رؤساء الجامعات وأعضاء هيئات التدريس فيها شكّلوا منابر للمعارضة السياسية، وقدّم توصيات للجامعات تتمثل في:

1. تبني الجامعات سياسات للالتزام بالحياد، وإن لم تنجح فيجب فرض قوانين إلزامية، تمنع استغلال الأكاديميين لمواقعهم في التعبير عن المواقف السياسية.
2. فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الطوعية للرقابة على التزام الجامعات بالحياد، ومن هذه المؤسسات الطوعية الاتحادات الطلابية، كما يجب إلزام الجامعات بتقديم تقارير أمام لجنة التربية في الكنيست Knesset، إضافة إلى تخويل المراقب العام للدولة إعداد تقارير خاصة بشأن حياد الجامعات.

3. زيادة التنوع في الأكاديميا عن طريق إنشاء صناديق لتشجيع البحث في الموضوعات التي تخدم جدول الأعمال الإسرائيلي، مثل موضوعات الشرق الأوسط، والعلاقات الدولية والاستراتيجية، والجيش، والأمن.
4. تعديل قانون حقوق الطالب، والنص صراحة على رفض التلقين السياسي، وضمان حقّ الطلاب في الشكوى ضدّ المحاضرين الذين يفرضون آراءهم على الطلاب.

الإعلام الإسرائيلي:

عدّ التقرير وسائل الإعلام ذراعاً دعائياً شعبوياً، ولا تقوم بدورها كحارس للديموقراطية، وتفتقر للتنوع، خصوصاً أن المؤسسات الإعلامية لا تسمح للتيارات السياسية المخالفة أن تأخذ مساحتها في الظهور الإعلامي، والقوانين تفرض قيود على امتلاك هذه الوسائل.

وقدَّم التقرير مجموعة من التوصيات لإصلاح المنظومة الإعلامية:

1. عمل تمثيل متساوي بين اليمين واليسار في قيادة المؤسسات الإعلامية العامة، واتخاذ القرارات بالإجماع.
2. إيقاف النشر الإلزامي للإعلانات الحكومية في وسائل الإعلام، والتواصل مع الجمهور عبر الإنترنت.
3. تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الخاصة للتبرع لمشاريع تأهيل الصحفيين أكاديمياً ومهنياً، مع التركيز على التوجه القومي الصهيوني.

القطاع الحريدي:

أوضح التقرير أنّ الحريديم قطاع سكاني ينمو بمعدلات عالية، وفيما يتعلق بالتجنيد، فقد أوضح التقرير أنّ الإجبار لن يحلّ المشكلة، بل قد يؤدي إلى استمرار الاحتقان. وأوصى التقرير بـ:

1. إقامة بؤر خاصة قريبة من الحدود لتدريب مجموعات من الشباب الحريديم على الخدمة العسكرية، ومراعاة خصوصيتهم من الممارسة الدينية، والفصل بين الجنسين.
2. هذه البؤر ستمكن الحريديم من التعرف على الجيش والمشاركة في أعماله، وستمكن الجيش من التعرف على الحريديم ومخاوفهم وأسلوب حياتهم.

رابعاً: التصور الذي يعرضه التقرير لمستقبل الشعب الفلسطيني:

رأى التقرير أنّ الصراع بين "إسرائيل" والفلسطينيين هو صراع على الهوية والوجود، وبالتالي لا يُحل بالتسويات، وأن السلطة الفلسطينية فشلت في بناء دولة جديرة بالعيش إلى جانب "إسرائيل"، وإقامة دولة فلسطينية بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر يُعدّ جائزة لـ"الإرهاب"، وبسبب افتقار الفلسطينيين للنضج فإن دولتهم ستكون فاشلة وبيئة خصبة لـ"الإرهاب".

وأوصى التقرير بإلغاء حلّ الدولتين، وتفكيك السلطة الفلسطينية، وإقامة حكم محلي على أساس هوياتي وعشائري ومناطقي، ويرتبط بالنظام الإقليمي الذي سيتشكل في المنطقة، وتطويره إلى اتحاد مع الأردن. وفيما يتعلق بقطاع غزة فإن الأمر يتطلب استمرار الجيش الإسرائيلي في القضاء على حماس سلطوياً وعسكرياً، إضافة إلى بناء بديل سلطوي من خلال إقامة حكم عسكري إسرائيلي مؤقت، ومنع حماس من الاستيلاء على المساعدات الإنسانية، حتى يتأكد الناس أن حماس لم تعُد عنواناً.

خامساً: التصور الذي يعرضه التقرير لتعامل "إسرائيل" مع الإقليم:

رصد التقرير مجموعة من المشاكل التي يمكن أن تؤثر سلباً على علاقة "إسرائيل" بالإقليم، وتتمثل في:

1. السابع من تشرين الأول/ أكتوبر واستمرار الحرب جعلا الدول التي كانت مستعدة للتطبيع مثل السعودية وإندونيسيا تجد صعوبة في التعبير العلني عن استعدادها للتطبيع، بسبب غضب الرأي العام.

دونالد ترامب

2. أدى مقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامبDonald Trump حول تهجير سكان قطاع غزة إلى انزعاج الأنظمة في مصر والأردن.
3. أثّرت الحرب سلباً على الاقتصاد المصري بسبب تراجع إيرادات قناة السويس.
4. الأردن يتعرض لضغوط داخلية بسبب الحرب، ويعاني من تهديد إيراني للسبب ذاته، ويحدث هذا في ظلّ أزمة اقتصادية وأزمة طاقة.
5. رأى التقرير أنّ زعماء الدول العربية البراجماتية في المنطقة يشعرون بالرضا، حتى وإن لم يعبّروا عن ذلك علناً، بسبب نجاح "إسرائيل" في إضعاف حماس وحزب الله وإيران، وأن دول اتفاق إبراهيم Abraham Accords حافظوا على الاتفاق، ولكن الاستمرار يتطلب وضوحاً باتجاه التسوية السياسية مع الفلسطينيين، وأن الدول العربية ستطالب بتنازلات إسرائيلية للفلسطينيين، بالإضافة إلى المساعدات من الولايات المتحدة في مقابل التطبيع.
6. لم تعد قطر شريكاً براجماتياً لـ"إسرائيل"، لأنها تريد إنهاء الحرب فوراً، وفي ظروف تسمح ببقاء حماس في السلطة، وأنها تحظى بدعم الولايات المتحدة، وتتوسط في مفاوضات لإنهاء الحرب في قطاع غزة وإطلاق سراح الرهائن، وفي الوقت نفسه تواصل دعمها لحماس حيث تستضيف قادتها على أراضيها، وتسمح لها بإدارة أموالها من قطر، وتشجع الجزيرة على أن تكون بوقاً لحماس.

وأوصى التقرير بالاستفادة من وساطة قطر مع حماس، مع ممارسة ضغط عليها وتقليص وضعيتها كجهة مركزية في المنطقة، وهذا يشمل المسّ بقيادات حماس في الدوحة، ومنعها من لعب دور في ترتيبات اليوم التالي للحرب، وإطلاق حملة إعلامية واسعة لإثبات أن قطر داعمة لـ"الإرهاب"، وأنها ليست معتدلة، والعمل على إقناع الولايات المتحدة بالأبعاد الإشكالية للدعم

القطري الواسع للجامعات الأمريكية، إضافة إلى حثّ دول أوروبا على اتخاذ إجراءات اقتصادية ضدّ قطر بسبب تأييدها لحماس والإسلام الراديكالي.

ويتوقّع التقرير ألّا تتّخذ الإدارة الأمريكية إجراءات ضدّ قطر، نظراً لما تمتلكه من أدوات قوة ناعمة، وبصفتها وسيطاً قادراً على تحقيق إنجازات، كلّ هذا يحول دون قدرة "إسرائيل" على تسخير الولايات المتحدة للضغط على قطر لتغيير سياستها نحو حماس، لكن يجب التأكيد للأطراف الدولية على علاقات قطر مع الإخوان المسلمين وإيران وأطراف إرهابية، والمطالبة بفتح تحقيق لمعرفة علاقة التمويل القطري بتزايد العداء في الحرم الجامعي تجاه الطلاب اليهود.

"إسرائيل" وتركيا:

يمكن تلخيص اعتراضات "إسرائيل" على تركيا في النقاط التالية:

- تسمح تركيا لنشاط حماس على أراضيها، ولتركيا نفوذ واضح في القدس.
- تطمح تركيا أن تُصبح مركزاً للطاقة، وهذا يتعارض مع مصالح "إسرائيل" التي تنسق مع قبرص واليونان بشأن حوض الغاز في شرق المتوسط، ولكن تركيا من خلال اتفاقها مع ليبيا أسهمت في تعطيل المشروع، حيث أغلقت منطقة شرق المتوسط.

- منذ الإطاحة بالرئيس السوري السابق بشار الأسد فقد واصلت تركيا دعمها للمعارضة السورية، وهذا يضرّ بأمن "إسرائيل".

وعلى أرضية نقاط الخلاف سابقة الذكر، يسعى التقرير لتقديم مجموعة توصيات:

- التوضيح لتركيا أن مواصلة تقديم الرعاية لحركة حماس لن يمرّ، وتسخير الضغط الأمريكي على تركيا في هذا المجال، ومنعها من التدخل في صفقة التبادل، وعدم السماح بتدخلها في اليوم التالي للحرب في غزة.

- رفع دعوى قضائية ضدّ تركيا في محكمة العدل الدولية International Court of Justice، بسبب جرائم حرب حدثت في التاريخ التركي.
- الاستفادة من أمريكا في معاقبة تركيا اقتصادياً بسبب الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الإسرائيلي نتيجة المقاطعة التركية لـ"إسرائيل".
- تشكيل تحالف استراتيجي ثلاثي مع قبرص واليونان؛ من شأنه أن يساعد على تحقيق المصلحة المشتركة في تصدير الغاز من المنطقة.
- على "إسرائيل" أن تواصل ترسيخ وجودها في جنوب سورية، وأن تصرّ على بقاء القوات الأمريكية.
- يجب دعم الأكراد سراً وبالتنسيق مع الأمريكيين، إضافة إلى دعم الدروز في جنوب سورية.

العلاقة بين "إسرائيل" ومصر والأردن ودول اتفاقيات إبراهيم:

أشار التقرير إلى وجوب حماية أمن الحدود مع مصر والأردن، والحفاظ على الأمن داخل مصر والأردن، وطالب "إسرائيل" بالمساعدة قدر الإمكان في تحقيق هذه الأهداف.

ودعا التقرير إلى التفاهم الواسع مع مصر بشأن محور فيلادلفيا، وتفضيل مصر كوسيط مع حماس على قطر، والتوضيح للأردن ومصر حدود التحريض ضدّ "إسرائيل" خصوصاً ما يتعلق بالمحاكم الدولية. وأشار التقرير إلى أنّ الحديث الدافئ عن "السلام" تراجع على الرغم من استمرار العلاقات الاقتصادية مع العرب، ومشاركة بعض الدول العربية في التصدي لصواريخ إيران. وطالب التقرير بتشجيع السعودية والإمارات مصر على إعادة ترتيب الأوضاع في قطاع غزة على صعيد التأهيل الاقتصادي والتنمية وإزالة التطرف.

غير أنّ التقرير أوضح أنّ هذه الدول تشترط إقامة دولة فلسطينية، وأوصى حكومة "إسرائيل" بألا تقبل هذا الشرط العربي.

سادساً: التصوّر الذي يعرضه التقرير لتعامل "إسرائيل" مع الدول الكبرى في العالم والمؤسسات الدولية:

رأى التقرير أنّ مواقف الأمم المتحدة وبعض المؤسسات الدولية معادية لـ"إسرائيل"، ودعا إلى إعادة تقييم العلاقة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وكذلك مع الكثير من الدول الكبرى في العالم. وأوضح التقرير أنّ "إسرائيل"، وبالرغم من الدعم الكبير الذي حصلت عليه في بداية الحرب، إلا أنّها اضطرت للقتال وسط قيود، وواجهت صعوبات في التعامل مع أصدقائها أيضاً. ويمكن عرض ما جاء في التقرير على هذا الصعيد كالتالي:

1. علاقات "إسرائيل" مع روسيا:

أوضح التقرير أنّ روسيا كانت معنية بالعلاقة مع "إسرائيل"، لكنها كانت تتعاون مع إيران من أجل منع بناء نظام إقليمي أمني جديد في الشرق الأوسط. كما دانت روسيا تصرفات الجيش الإسرائيلي في مناسبات عديدة. وأشار التقرير إلى أنّه بعد سقوط نظام الأسد في سورية، أصبحت "إسرائيل" تعمل بحرية أكبر في تغيير الوضع في سورية. وأوصى التقرير "إسرائيل" أن تمنع التدخل الروسي في اليوم التالي في غزة، كما يجب الاستعداد للتعامل مع المبادرات الروسية المتوقّعة في سياق نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط. ودعا التقرير كذلك إلى إعادة النظر في كافة الاتفاقيات مع روسيا، وطالب بالتزام الشركات الإسرائيلية بالعقوبات الغربية المفروضة على روسيا.

2. العلاقة مع الصين:

أشار التقرير إلى وجود حضور صيني في الشرق الأوسط غير مريح لـ"إسرائيل" مثل الوساطة بين الفصائل الفلسطينية، إضافة إلى الدعم الذي تقدمه لإيران، وفي مجلس الأمن الدولي UN Security Council كان الموقف الصيني سلبياً تجاه "إسرائيل" خلال الحرب لأنها كانت تريد وقفاً للحرب يمنع "إسرائيل" من تحقيق أهدافها.

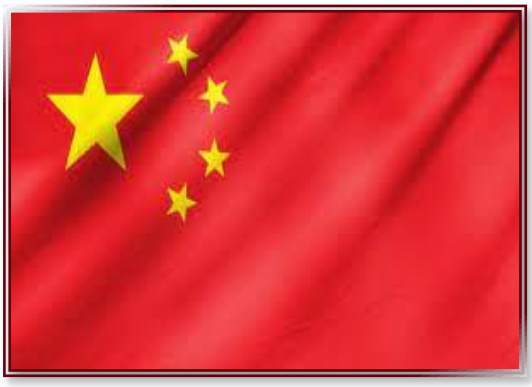

وبالرغم من ذلك يوصي التقرير "إسرائيل" بالتعامل مع القوة الاقتصادية والإمكانات التي تتمتع بها الصين، وأثبتت مرحلة الحرب أن الصين لم تضغط على "إسرائيل" اقتصادياً بشكل ملحوظ، وربما يرجع هذا إلى أن الروافع الاقتصادية للصين في العلاقة مع "إسرائيل" محدودة، إذ لا توجد قروض إسرائيلية من الصين، كما أن الاستثمارات الصينية في مجال التكنولوجيا العالية معدومة تقريباً.

وينصح التقرير حكومة "إسرائيل" بإبلاغ الصين بعدم ارتياحها لموقفها خلال الحرب. ويجب أن تنتبه "إسرائيل" لإمكانية قيام الصين بوقف توريد المواد الخام لـ"إسرائيل"، على الرغم من أنّ الصين لم تُقدم على ذلك خلال الحرب، إلا أنّ هذه الإمكانية ما تزال قائمة.

3. علاقات "إسرائيل" مع الولايات المتحدة الأمريكية:

أكّد التقرير أن إحدى نقاط القوة في علاقة "إسرائيل" بالولايات المتحدة تتمثّل في كون "إسرائيل" مصدراً مهماً للمعلومات الاستخبارية، نظراً لمعرفة "إسرائيل" بالمنطقة العربية وثقافتها. وفي المقابل أشار التقرير أنّه يمكن للولايات المتحدة العمل بدون "إسرائيل"، لكن لا يمكن لـ"إسرائيل" إيجاد بديل حقيقي عن الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، تتمتع "إسرائيل" بنفوذ قوي داخل الولايات المتحدة من خلال علاقتها بالكونجرس Congress وجماعات الضغط الفاعلة.

ويوصي التقرير بالتوصل لتفاهمات استراتيجية واسعة بين حكومة "إسرائيل" وإدارة ترامب تشمل:

- الاتفاق النووي مع إيران، وكذلك المسّ بالقيادة وبالاقتصاد الإيرانيين.
- التوصل إلى تفاهمات مع تركيا حول البنية الجيوسياسية الجديدة للشرق الأوسط، بما يشمل تفاهمات بشأن مناطق عازلة وقطاعات أمنية، إضافة إلى التفاهم بشأن الدروز والأكراد.
- ترقية العلاقات الإسرائيلية مع اليونان وقبرص، خصوصاً في مجال الطاقة.
- تنسيق معالجة تعاظم التواجد المصري في سيناء، وإعادة الوضع إلى سابق عهده، خصوصاً أن "إسرائيل" تعتقد أن مصر كانت العامل الرئيسي في تسليح حركة حماس في قطاع غزة.
- المساعدة في تحقيق حلم ترامب بخصوص قطاع غزة.
- إعادة النظر في العلاقة بين "إسرائيل" الولايات المتحدة الأمريكية التي هي الداعم الرئيسي والدائم لـ"إسرائيل"، وزودتها بالسلاح والذخائر، وردعت إيران ومنعتها من التدخل المباشر في الحرب، وأقامت تحالف لتأمين الملاحة في البحر الأحمر، لكنها في عهد جو بايدن Joe Biden ضغطت عليها، وأخرت توصيل بعض الأسلحة المهمة، إضافة إلى أن المساعدات الأمريكية شككت في قدرة "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها بشكل منفرد في حالة حدوث حرب إقليمية، خصوصاً إذا انحاز الأمريكان لمصالحهم واعتباراتهم السياسية على حساب التهديدات التي تواجه "إسرائيل".

جو بايدن

- إقناع السعودية والدول العربية بأن صيغة "الدولة الفلسطينية" فقدت صلاحيتها كشرط للتطبيع مع "إسرائيل".

4. العلاقة بين "إسرائيل" وأوروبا:

وقفت أوروبا بشكل مطلق مع "إسرائيل"، لكنها مع استمرار الحرب وجّهت انتقادات لـ"إسرائيل"، كما أوقفت بعض الدّول صادراتها العسكرية إليها، فيما عمل فريق آخر على حماية الأونروا UNRWA. وتسعى أوروبا لوقف الحرب، سواء في غزة أم لبنان أم سورية. ويوصي التقرير "إسرائيل" بـ:

- البحث عن بدائل أخرى في مجال التسليح.
- زيادة الاستثمار في التعاون الصناعي والدفاعي مع دول مثل جمهورية التشيك وبولندا.
- ضرورة التوصل إلى تفاهمات مع ألمانيا بشأن التعاون الأمني وتصدير الأسلحة لـ"إسرائيل"، وتطوير حوار استراتيجي يؤكد أن تصرفات الجيش الإسرائيلي تتمّ وفقاً للقانون الدولي.
- تطوير حوارات مع الدول الأوروبية لمنع صدور موقف أوروبي موحد رافض لسلوك "إسرائيل" في الحرب، وكذلك لكبح إمكانية اتخاذ خطوات أوروبية أحادية تجاه فلسطين، إضافة إلى تعزيز التعاون الأمني والتكنولوجيا بين الدول الأوروبية وبين "إسرائيل"، والعمل لمواجهة حركة المقاطعة لـ"إسرائيل" "بي دي أس BDS"، وكذلك معاداة السامية.

نقد:

أولاً: مركز مسجاف هو مركز أبحاث يترأسه مائير بن شابات، الذي كان يشغل منصب مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ويغلب على الباحثين فيه التوجّه اليميني، ومن هنا تأتي أهمية التقرير لأنه ربما يعكس طريقة تفكير بنيامين نتنياهو والتيار المحيط به.

ثانياً: يعكس مضمون التقرير تطلعات طموحة من معدِّي التقرير نحو الاستفادة من اللحظة الراهنة التي يحظى اليمين الإسرائيلي فيها بأغلبية برلمانية، ووجود رئيس أمريكي مؤيد بشدة للتيار اليميني في "إسرائيل" لإحداث تغيرات كُبرى في مجالين، هما: المجال الأول، يتمثل في تمكين المستوى السياسي المنتحب في "إسرائيل" من إحداث تغيير جوهري في الحكم، والتحكم في مؤسسات الدولة؛ من خلال تعظيم مكانة رئيس الوزراء وتوسيع صلاحياته، وتمكينه من التحكم بالأجهزة الأمنية من حيث تعيين رؤساء الأجهزة وإقالتهم.

والمجال الثاني، يتجلى في رغبة معدي التقرير في ترسيخ هيمنة إسرائيلية على المنطقة، من خلال فرض وقائع جديدة وتأثير قوي على الواقع الجيوسياسي على شكل مناطق عازلة ومناطق نفوذ، وتقسيم أراضي دول، أو اقتطاع أجزاء منها. وفي الوقت الذي يُبدي فيه معدّو التقرير هذه الرغبة من خلال التوصيات، فإنهم لا يُخفون افتقار "إسرائيل" للقدرة على ذلك باستثناء اعتمادها على الدعم الأمريكي في توفير الغطاء، والضغط على الدول، إضافة إلى السلاح والذخائر الأمريكية التي تقصف بها "إسرائيل" في كل مكان. وحتى هذه، يشير معدّو التقرير إلى أنّها غير مضمونة، لأن قراءة وتقدير المصالح قد يختلف في بعض اللحظات بين الطرفين، وقد ينحاز الأمريكان إلى رؤيتهم، وبالتالي قد يمارسون ضغطاً على "إسرائيل" كما حصل في عهد الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن الذي كثّف الضغط على "إسرائيل" لوضع تصور لنهاية الحرب في غزة، وإدخال المساعدات إلى غزة، أو ما يجري في عهد الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب بشأن توجيه ضربة لإيران، إذ ليس من المعروف هل سيتبنى الأمريكان التوجه الإسرائيلي بضرب البرنامج النووي الإيراني، وإضعاف قدرة النظام الإيراني على البقاء، أم أن الأمريكان سيعطون الخيار الديبلوماسي مزيداً من الوقت.

ثالثاً: لا يولي معدّو التقرير أي اهتمام لإحداث التغيير الداخلي على أرضية وفاق بين مختلف التيارات السياسية، ولم يرد الحديث عن الوفاق بين مختلف الفرقاء إلا في نصف سطر، أما التوجه الواضح فهو الاستناد إلى الأغلبية البرلمانية في إحداث التغيير الواسع في الصلاحيات.

وهذا يُنذر بزيادة الاحتقان داخل المجتمع الإسرائيلي الذي قد يتطور إلى صراع داخلي، خصوصاً أن رئيس الشاباك Shabak في شهادته أمام المحكمة الإسرائيلية كشف أن بنيامين نتنياهو الذي يريد تركيز الصلاحيات في يده، فإنه يستخدمها لتحقيق مصالحه الخاصة، وليس لصالح الدولة.

رابعاً: لم يتطرق التقرير إلى حالة الاستقطاب الداخلي في المجتمع الإسرائيلي إلا من باب إلقاء اللوم على المحتجين على سياسة الحكومة قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، واعتبار أن تلك الاحتجاجات كانت من أسباب إغراء حركة حماس بشنّ الهجوم، ولم تقدم أي علاج لحالة الاستقطاب القائمة بالفعل.

خامساً: في الوقت الذي يسعى فيه التقرير إلى دفع الحكومة نحو تبني تغييرات مستعجلة في المؤسسة الأمنية، وفي التوجهات السياسية العامة، مثل الموقف من حلّ الدولتين، وجوهر العلاقة مع الشعب الفلسطيني، فإنّه يُظهر أناة واضحة في سعيها لإحداث تغيير في موقف الحريديم من المشاركة في تحمل الأعباء في مقابل ما يحصلون عليه من الحقوق، وتقترح حلولاً متدرجة وبطيئة لإدماج الحريديم في الجيش، مع أن الظرف الأمني في "إسرائيل" يتطلب زيادة أعداد الجنود في الجيش بشكل سريع.

سادساً: لا يقدّم التقرير تشخيصاً لخلل في الوسط الأكاديمي، وإنما هجاء ومحاولة لإلزامه بالحياد، وإخضاعه للرقابة الشعبية عبر مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الطلابية، إضافة إلى رقابة الحكومة والكنيست.

سابعاً: لا يأبه التقرير بمعاناة ومصالح الدول العربية، ولا يأخذها بعين الاعتبار، على الرغم من أن التقرير يؤكد أنّ بعض الدول العربية شاركت في صدّ هجوم إيران. وعلى الرغم من ذلك يعمل التقرير على تحديد أدوار بعض الدول مثل الإمارات، ويحرّض على دول أخرى مثل قطر وتركيا.

ثامناً: استناداً للعلاقة مع الولايات المتحدة، يقترح التقرير على حكومة "إسرائيل" نهجاً متعالياً في التعامل مع الأمم المتحدة، التي لم تتوقف "إسرائيل" عن توجيه الإهانات لها، والأونروا التي تريد إغلاقها وإنهاء دورها بالكامل، وروسيا التي تريد إدارة الظهر لها، خصوصاً بعد أن خرجت من سورية. وفي المقابل، يقترح التقرير اتّباع نهج عقلاني في التعامل مع الصين، نظراً لما تملكه الصين من قدرات.

تاسعاً: يبدو أن ما يقترحه التقرير من توصيات سيأخذ طريقه إلى التطبيق، حتى أن بعضه يمارس على الأرض، وسيزيد من صعوبة الأوضاع في الضفة وغزة، لكنه لن يتوقف عن إيجاد المشاكل لـ"دولة إسرائيل" على الصعيد الداخلي، وعلى مستوى العلاقات الخارجية، وسيزداد الأمر صعوبة إذا اختلفت تقديرات نتنياهو وترامب بشأن التعامل مع الملفات المتعددة.

هذه ترجمة ملخص تقرير (الذي يُعَدُّ وثيقة مهمة) صادر عن معهد مسجاف – معهد الأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، أحد أبرز مراكز التفكير في "إسرائيل"، والمرتبط بدوائر صنع القرار الأمني والسياسي، حيث يترأسه مائير بن شابات Meir Ben-Shabbat، الذي كان يشغل منصب مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

يقدم هذا التقرير رؤية استراتيجية لإعادة بناء "الدولة الإسرائيلية" بعد هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، كاشفاً عن توجه يميني صاعد يدعو لتعزيز الهوية اليهودية وتقليص الاعتماد على واشنطن. ويقترح التقرير عسكرة المجتمع، وتقييد الحريات، وإعادة هيكلة الإعلام والجامعات، ودمج الحريديم في الجيش. كما يرفض حلّ الدولتين، ويدعو إلى تفكيك السلطة الفلسطينية مع الإبقاء على السيطرة على غزة. ويوصي التقرير إقليمياً باحتواء مصر والأردن، والضغط على تركيا وقطر، ودولياً بتنويع التحالفات وتعزيز العلاقات مع أوروبا الشرقية وألمانيا، في ظلّ أزمات داخلية وقلق استراتيجي متزايد.

أسهم في إعداد هذا التقرير (الوثيقة) عدد من كبار الباحثين والخبراء الإسرائيليين في مجالات الأمن القومي، والاستراتيجية العسكرية، والسياسات العامة، من أبرزهم أ. د. كوبي ميخائيل، الباحث الرفيع في معهد دراسات الأمن القومي، وأ. د. جابي سيبوني، الخبير في الأمن السيبراني والاستراتيجية العسكرية والتكنولوجيا، والمستشار الرفيع للجيش الإسرائيلي ومؤسسات أمنية وصناعية متعددة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net